

ببالغ القلق والألم تعيد، لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان في سوريا، من جديد طرح ملف الأوضاع المأساوية والكارثية التي يعيشها المعتقلين السياسيين السابقين، وتستنكر بشدة المتجاهل الحكومي في التعاطي مع هذا الملف.

هذا الملف الذي يكشف باستمرار عن ضحية أو أكثر نتيجة استمرار سوء الظروف الصحية والمعاشية للمعتقلين السياسيين السابقين، ضحايا الاعتقال التعسفي والمحاكم الاستثنائية والتعذيب وعقوبات التجريد والحرمان من العودة إلى العمل، وصعوبات تأمين سبل العيش اللائق.

وخطورة هذا الملف تكمن في استمرار ظهور نتائج الاعتقال الكارثية على مستوى الوضع الصحي، عبر ظهور السرطانات المختلفة والمهددة لحياة العديد المعتقلين السابقين وذلك بعد أن طالت بعضهم، إضافة إلى بروز أمراض مزمنة قلبية وهضمية وعينية وعصبية وأمراض أخرى..ومما يزيد الأمر سوءا عجز أغلبهم في تأمين العلاج والدواء بسبب سوء الأوضاع المادية، عدا عن التكلفة الباهظة لمداواة هكذا أمراض.

علاوة على ذلك يتم جمع جزءا من التكاليف بواسطة بعض الرفاق والزملاء والأصدقاء للمساهمة في تغطية القليل من نفقات علاج بعض المضحايا والذين حالتهم خطيرة وحياتهم مهددة. مما خلق عند جميع المعتقلين السياسيين السابقين وأسرتهم وأصدقائهم، حالة من القلق والترقب السوداوي في انتظار المجهول. وكل ذلك وأهمه هو استمرار الحكومة السورية في تجاهل هذه الحالات الإنسانية.

مع العلم أن المعتقلين السياسيين السابقين وجميع المنظمات الحقوقية، توجهوا بالطلب من الحكومة السورية بالمساعدة لإيقاف هذه الكارثة المستمرة، وذلك عبر إلغاء آثار الاعتقال وعودتهم إلى أعمالهم ووظائفهم، مع التعويض المادي عن فترة الاعتقال السابقة. وتقديم المساعدة من قبل الجهات الحكومية السورية، في تأمين العلاج والدواء لمختلف الأمراض المستعصية والمزمنة.

□ □ □ إننا في لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية لحقوق الإنسان في سورية □ إذ نؤكد على شرعية وأحقية مطالب المعتقلين السياسيين السابقين، كمواطنين سوريين، وكضحايا للممارسات السياسية والأمنية التعسفية السابقة.

و نتوجه إلى الحكومة السورية من أجل العمل على طي هذا الملف وإلغاء عقوبة التجريد المدني والآثار المترتبة عليها حتى بعد انتهاء فترة التجريد، والتعويض المادي للمعتقلين، وإعادة من كان موظفاً إلى وظيفته، وإيجاد آليات مناسبة وسريعة من أجل تقديم المساعدة المطلوبة من أجل تقديم العلاج والدواء للمحتاجين إليها من المعتقلين السياسيين السابقين .

□ دمشق 562007

لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان في سوريا

مكتب الأمانة